

(٢) متابعة موقف السلع الرئيسية والاستراتيجية على المستوى القومي والمحلي ، ومتابعة تنفيذ القرارات التي تكفل توفير هذه السلع ، واصدار التوجيهات الخاصة بمستوياتها .

(٣) العمل على تنفيذ خطة توحيد الأجهزة .

(٤) الإشراف على هيئات الرقابة الإدارية وبماشة اختصاصاته في هذا الشأن وفقاً للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

(٥) الإشراف على مكتب شكاوى رئاسة مجلس الوزراء واصدار القرارات التنظيمية التي تكفل سير العمل به .

(٦) الإشراف على التحقيقات في الموضوعات أو اسأله التي يصدرها تكليف من رئيس مجلس الوزراء .

(٧) الإشراف على أعمال المكاتب والأجهزة التابعة له ، وتنظيم أعمالها واصدار القرارات التنظيمية التي تكفل سير العمل بها .

(٨) تجميع المعلومات التي تؤثر على سير الحياة المادية والتنسيق مع أجهزة المعلومات للحصول عليها ومتابعتها والإشراف على غرفة عمليات المعلومات والأحداث الهامة .

مادة ٢ - يتعين وزير الدولة للتتابعة والرقابة الأجهزة التالية :

(أولاً) مكتب الوزير ويتكون من :

(١) المكتب الفني .

(ب) العلاقات العامة

(ج) الشئون المالية والإدارية .

(د) مكتب الأمن .

(ثانياً) شئون المتابعة وتضم :

(١) غرفة العمليات .

(ب) متابعة الخطط والبرامج

(ج) متابعة التعمير .

(د) متابعة المواد الرئيسية والاستراتيجية .

(ثالثاً) شئون الرقابة والتحقيقات وتضم :

(١) الرقابة .

(ب) التحقيقات .

(رابعاً) مكتب شكاوى رئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي القعده سنة ١٣٩٤ (أول ديسمبر سنة ١٩٧٤)

أノر السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٤١ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعيين السيد / فتحى عبد الرازق سيد

قرر :

مادة ١ - نقل السيد / فتحى عبد الرازق سيد من شركة البيل لتصدير الحاصلات الزراعية إلى وظيفة من الفئة الثانية (٨٧١ - ١٤٠ جنية) بمحافظة القاهرة ، مع الاحتفاظ له بمرتبه الحالى وقدره ١١٧٦ جنية سنوياً .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي القعده سنة ١٣٩٤ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤)

أُنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٤

بتحديد اختصاصات وزير الدولة للتتابعة والرقابة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية والقوانين المعدهله له

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة

مجلس الوزراء وأختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٥ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل الوزارة

قرار :

مادة ١ - يباشر وزير الدولة للتتابعة والرقابة اختصاصات الآتية :

(١) متابعة تنفيذ الخطط السنوية والانتقالية المتوسطة والطويلة المدى

بعد اعتمادها ومتابعة تنفيذ الخطط الفصلية للوزارات وخطط التعمير، ومتابعة

تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة بشأن الموضوعات التي تعرض

على السيد رئيس مجلس الوزراء فيما يتصل بتنفيذ هذه الخطط بما يكفل علاج

أوجه النقص أو المصور ، وكذلك التنسيق مع السادة الوزراء لأهميل على حسن

تنفيذ الخطط والتوجيهات والقرارات الخاصة بها .

أُنور السادات